Journal Of the Iraqia University (76-1) April (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

سياسة فرنسا المالية إتجاه سوريا ولبنان في عهد الانتداب

د. سعد مهدي جعفر الجبوري

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

France's Financial Policy Towards Syria and Lebanon During the Mandate Period

Dr. Saad Mahdi Jaafar

Ministry of Higher Education and Scientific Research - Department of Scholarships and Cultural Relations

Saad69mahdi@gmail.com

Abstract:

The Allied Powers Conference in San Remo entrusted France with the mandate over Syria and Lebanon, while at the same time entrusting Britain with the mandate over Iraq, Palestine, and eastern Jordan. At the time, the French government was suffering from a financial crisis arising from the expenses of World War I. It was forced to resort to internal borrowing and monetary inflation as a result of increased printing and issuance of banknotes after Britain announced the suspension of the financial credits it had opened for France during the war, and the significant shortfall in sterling deposits that the French treasury had obtained from these credits.France had to adopt a new monetary policy in its mandate territories in Syria and Lebanon, as the French administration's expenses in these two countries were among the external financial burdens placed on the French government's budget, in addition to its need for funds to pay for its large army stationed in Syria and Lebanon to implement its colonial policy in the region.Our research focuses on an important period in the history of Syria and Lebanon during the French Mandate, which is considered one of the most important and complex historical periods not only in the history of the two countries, but also in the history of the Arab world, as it witnessed a race between colonial powers to impose their influence and consolidate their control over Arab regions, including Syria and Lebanon.Keywords: French Mandate, fiscal policy, Syria and Lebanon, World War I

المقدمة :

عهد مؤتمر دول الحلفاء في سان ريمو الى فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان، كما عهدوا بالوقت ذاته الى بريطانيا بالانتداب على العراق وفلسطين وشرقي الاردن، وكانت الحكومة الفرنسية حينها تعاني من أزمة مالية ناشئة من نفقات الحرب العالمية الأولى، فكان لا بد لها من الالتجاء الى استلاف القروض الداخلية والتضخم النقدي نتيجة زيادة طباعة واصدار الأوراق المالية بعد ان اعلنت بريطانيا ايقاف الاعتمادات المالية التي فتحتها لها اثناء الحرب، والنقص الكبير من الايداعات الاسترلينية التي حصلت عليها الخزينة الفرنسية من هذه الاعتمادات وكان لا بد لفرنسا من اتباع سياسة نقدية جديدة في مناطق انتدابها في سوريا ولبنان، اذ كانت نفقات الادارة الفرنسية في هذين البلدين من جملة الاعباء المالية الخارجية الملقاة على كاهل ميزانية الحكومة الفرنسية، فضلا عن حاجتها للاموال لتسديد نفقات جيشها الكبير المتواجد في سوريا ولبنان، وذلك لتنفيذ سياستها الاستعمارية في المنطقة.يتركز موضوع بحثنا على مرحلة مهمة من تاريخ سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، وهي تعد من أهم واعقد الحقب التاريخية ليس في تاريخ البلدين فحسب، بل في تاريخ الوطن العربي لأنها شهدت تسابقاً بين الدول الاستعمارية لفرض نفوذها وتكريس سيطرتها على المناطق العربية ومنها سوريا ولبنان وتأتي أهمية الدراسة من كونها تناولت موضوعاً يعزف المؤرخون التصدي له وهي السياسة النقدية أو المالية للانتداب الفرنسي اتجاه مناطق انتدابها في سوريا ولبنان، إذ أن معظم الدراسات والبحوث تطرقت الى موضوع السياسة الفرنسية اتجاه البلدين دون ان تولي الجانب المالي للادارة الفرنسية في سوريا ولبنان الاهتمام المطلوب من الدراسة والبحث والتقصي.قسمت الدراسة الى مقدمة واربعة مباحث وخاتمة وكما يأتي:المبحث الأول : اعلان الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان.المبحث الثاني : سلطات الانتداب وتأسيس بنك سوريا ولبنان

الكبير .المبحث الثالث: فرنسا وموازنة المصالح المشتركة لادارة سوريا ولبنان.المبحث الرابع : اتفاق كاترو النقدي مع سوريا ولبنان.الكلمات المفتاحية: الانتداب الفرنسي، السياسة المالية، سوريا ولبنان، الحرب العالمية الاولى

الفصل الأول : اعلان الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان

خضعت منطقة بلاد الشام* لحكم الدولة العثمانية منذ عام ١٥١٦ (الماضي و موسى، ١٩٧٩، صفحة ٣) ولم تعمل السلطات العثمانية على تطوير الأوضاع العامة فيها الا بقدر ما كانت تستوجب مصالحها العليا ذلك، اذ اتسمت سياستهم وإدارتهم المنطقة بفرض الضرائب المرهقة، والتجنيد الاجباري، فضلا عن اعمال السخرة، وذلك بما يضمن استمرار وجودهم سياسياً وعسكرياً، مما أدى إلى استياء ورفض ابناء بلاد الشام للحكم العثماني. (سلطان، ١٩٨٧، الصفحات ٢٩٨-٢٩٩)وحينما أعلنت الحرب العالمية الأولى في ٢٨ تموز ١٩١٤، ودخلتها الدولة العثمانية الى جانب دول الوسط في ٢٩ تشرين الأول من العام نفسه، زادت الحالة سوءاً في منطقة بلاد الشام، بسبب الحصار الذي فرضته بريطانيا وفرنسا على السواحل العربية وذلك لقطع الطريق على امدادات القوات العثمانية المعسكرة في المنطقة لمواجهة قوات الحلفاء التي كانت بقيادة الجنرال البريطاني اللنبي** (ALLenby) إذ كانت القوات العثمانية قد اتخذت من بلاد الشام نقطة ارتكاز وتجمع لقواتها، فانتهكت بذلك استقلالها الذاتي الذي كانت تتمتع به، ووضعتها بالكامل تحت الحكم العسكري المباشر وعيّن جمال باشا حاكماً عسكرياً عليها. (Ziadeh, 1965, p. 46)واثناء الحرب كانت منطقة بلاد الشام مسرحاً لعمليات الثورة العربية الكبرى التي انطلقت في الحجاز في العاشر من حزيران ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين بن علي امير مكة المكرمة وذلك بالتحالف مع بريطانيا وفرنسا من اجل الاطاحة بالعثمانيين وإقامة الدولة العربية المستقلة التي تشكل بلاد الشام جزءً منها، وذلك بحسب المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين وهنري مكماهون والتي عرفت بمراسلات حسين – مكماهون*وفي الوقت الذي كان فيه الشريف حسين يراسل المفوض السامي البريطاني في مصر مكماهون حول مصير الساحل السوري، ولاسيما بيروت وجبل لبنان في بلاد الشام كان الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا) يتابعون مفاوضاتهم حول المبادرة التي طرحها والي بلاد الشام جمال باشا فيما يتعلق بمستقبل البلاد السورية والعربية التابعة لسلطه، والرامية الى قطع علاقاته من السلطات المركزية الثانية في الاستانة، وتوليه الحكم الذاتي في اطار تحالف جديد وموسع يخرج بلاد ولايته السورية من التحالف الألماني – العثماني ويضمها الى التحالف البريطاني – الفرنسي– الروسي (حجار، ١٩٩٩م، صفحة ٣٨)، ولكن ضعف الدولة العثمانية وانهيارها العسكري السريع حال دون التعامل بجدية مع العرض او المبادرة التي قدمها الحاكم العسكري العثماني جمال باشا بشأن المناطق السورية الواقعة تحت ولايته، إذ تمكن الجيش العربي بقيادة الامير فيصل بن الحسين** من تحرير شرق الاردن من السيطرة العثمانية في الثامن والعشرين من ايلول ١٩١٨ (لورنس، ١٩٦٣، صفحة ٢٥٦) . ومن ثم تحرير دمشق في الأول من تشرين الاول ١٩١٨، واقامة أول حكومة عربية عسكرية فيها في الخامس منه، وقد عهد الامير فيصل برئاسة هذه الحكومة للفريق علي رضا الركابي الذي منح لقب الحاكم العسكري العام. (الماضي و موسى، ١٩٧٩، صفحة ٨٣)وفي اليوم التالي (٥ تشرين الأول) اعلن رئيس بلدية بيروت عمر بك الداعوق تأييده للحكومة العربية في دمشق، وقد رفع العلم العربي على دار بلدية بيروت وأقيم بالمناسبة حفل رسمي حضره المسلمون والمسيحيون معاً لتأييد الحكم العربي، وفي اليوم نفسه استقبل وجهاء بيروت اللواء شكري الايوبي* مبعوثاً عن الامير فيصل بن الحسين ليكون حاكماً عسكرياً على لبنان (زين، ١٩٧١، صفحة ٦٦)الا ان السلطات الفرنسية عارضت هذا الاجراء، وقررت ضرب الحكومة العربية في بيروت وانزال العلم العربي عن مناطق بيروت، وجعلها خاضعة لادارة خاصة تحت اشراف فرنسي وتعيين حاكماً فرنسياً عليها وبدأوا يدسون الأشاعات الطائفية لاستمالة المسيحيين، بتأكيدهم ان جيش الثورة العربية بقيادة الشريف حسين بن علي أمير مكة المكرمة، هو جيش حجازي بدوي، وان الحكومة العربية هي حكومة دينية رجعية وانها سترجع في كل شيء إلى الشريعة الإسلامية وستقضي على حقوق المسيحيين في لبنان، لاشك ان الاشاعات الفرنسية على الرغم من انها بعيدة عن المواقع وغير صحيحة الا إنها وجدت اذاناً صاغية لدى المتعصبين والجهلة في لبنان (المصري،، ١٩٤٨، الصفحات ٧٦-٧٧). والواقع أن الموقف الفرنسي هذا جاء متوافقاً مع البريطانيين، وذلك تنفيذاً لاتفاقية سايكس–بيكو، وهي الاتفاقية التي عقدها الحلفاء اثناء الحرب العالمية الأولى، والذي قرروا فيه تقسيم البلاد العربية فيما بينهم، وقد تم عقد هذه الاتفاقية في ١٦ مايس ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، ونصت على تقسيم سوريا الطبيعية والعراق الى مناطق نفوذ فرنسية وبريطانية، كما نصت على ان يكون العراق وفلسطين وشرقي الاردن تحت الانتداب البريطاني وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. (vernier, 1966, p. 124)ولعل هذا ما نجده بشكل واضح في المنشور الذي اعلنه الجنرال اللنبي في ٢٢ تشرين الأول ١٩١٨، والذي اعلن فيه عن اتفاق بريطاني فرنسي بتقسيم سوريا الطبيعية الى ثلاث مناطق عسكرية على النحو التالي: (موسى، ١٩٦١، صفحة ١٢)

١- المنطقة الجنوبية (فلسطين) وتتولى ادارتها السلطات البريطانية ادارة مباشرة.

٢- المنطقة الشرقية (سوريا الداخلية وشرق الاردن) ويتولى ادارتها الامير فيصل.

٣- المنطقة الغربية (لبنان والساحل السوري) ويتولى الفرنسيون ادارتها المباشرة.

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة اذا قلنا بأن المنشور الذي اصدره الجنرال البريطاني اللنبي يؤكد تآمر بريطانيا وفرنسا على العرب ونكثها لوعودها للشريف حسين بن علي، وبالذات ما تضمنتها مراسلات حسين – مكماهون.وان المنشور يؤكد الاتفاق السري المعروف بـ اتفاقية سايكس-بيكو وهكذا خضعت سوريا ولبنان وغيرها من المناطق الى الحكم العسكري الفرنسي المباشر، وقد رفض الامير فيصل ذلك في مذكره قدمها في الأول من كانون الثاني ١٩١٩ الى مؤتمر السلام في باريس، اشار فيها الى مطالب العرب بالاستقلال ورفضهم للسيطرة الاجنبية، الا أن رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو (Clemenceau) رفض مذكره الامير فيصل ولم يتجاوب معها بسبب تناقضها مع اهداف فرنسا التوسعية في المنطقة، وكان كليمنصو يعد مشاركة الامير فيصل في مؤتمر السلام ليس الا مناورة بريطانية الهدف منها تقليص النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان. (حلاق، د.ت، صفحة ١٨)وفي ١٥ أيلول ١٩١٩ توصلت بريطانيا وفرنسا الى اتفاق آخر لتعديل اتفاقه سايكس- بيكو، نصت الاتفاقية الجديدة على انسحاب القوات البريطانية فوراً من سوريا (باستثناء فلسطين) وضم ولاية الموصل الى العراق والاعتراف بالانتداب الفرنسي على كامل سوريا ولبنان مقابل الاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين والعراق وشرقي الاردن. (محافظة، ١٩٧٢، الصفحات ١٨-١٩)وفي المقابل قرر الوطنيون السوريون عقد المؤتمر السوري العام في دمشق في ٧ آذار ١٩٢٠ واعلنوا فيه استقلال سوريا الطبيعية (سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن) ونودي بالامير فيصل بن الحسيين ملكاً عليها، وفي الوقت نفسه أعلن الوطنيون العراقيون استقلال العراق والمناداة بالأمير عبد الله بن الحسين ملكا دستورياً عليه (الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، د.ت، الصفحات ٦-٩)، وفي اليوم التالي اصدر الملك فيصل مرسوماً ملكياً بتشكيل وزارة سورية مدنية برئاسة علي رضا الركابي. (الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، د.ت، صفحة ٩)وقد أوفد رئيس وزراء الحكومة الفيصلية الركابي الى لندن للالتقاء بمسؤوليها وتأكيده على مطلب الملك فيصل بالمحافظة على استقلال البلاد السورية والتعاون مع الحكومة البريطانية في القضايا المستقبلية الا ان بريطانيا لم تكن قادرة على السير قدماً لتحقيق مطالب واماني الملك فيصل بسبب المعارضة الفرنسية، لذلك فضلا عن الاتفاق البريطاني – الفرنسي الذي يؤكد جعل مناطق سوريا تحت الانتداب الفرنسي.و بالفعل فقد اعلنتا بريطانيا وفرنسا عدم اعترافهما بالوضع السوري الجديد بل أقرتا في مؤتمر المجلس الاعلى لدول الحلفاء* الذي عقد في سان ريمو (San-Remo) بإيطاليا في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ فرض الانتداب الفرنسي على سوريا الداخلية ولبنان، والانتداب البريطاني على فلسطين وشرقي الاردن والعراق (انطونيوس، ١٩٦٢، صفحة ٤٠٣)، وكان تبرير الحلفاء هو ان هذه البلاد ما تزال غير مؤهلة للاستقلال التام، وانه لابد من وضعها تحت الانتداب لكي تتعود على ممارسة الحكم الذاتي (عبد الكريم وآخرون، د.ت، صفحة ٢١٤)، وفي ضوء ذلك تقرر ان تحل القوات الفرنسية محل القوات البريطانية في مناطق الانتداب الفرنسي، وبذلك صدرت الأوامر للقائد الاعلى للقوات الفرنسية في سوريا الجنرال غورو** (Gourau) بالزحف نحو دمشق واحتلالها، و اسقاط الحكومة العربية واخراج الملك فيصل من البلاد، وهذا ما تحقق لها اثر معركة ميسلون يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠*** وكان من الطبيعي بعد انهاء الحكم العربي في دمشق واخراج الملك فيصل من البلاد السورية، ان يتأثر لبنان بشكل اساسي بذلك، لاسيما وان لبنان وسوريا قد خضعتا خضوعاً تاماً للانتداب والحكم الفرنسي المباشر وتعيين الجزال غورو مفوضاً سامياً عليهما، اذ أصدر الأخير قراره بالرقم (٢٢٩) في الثالث من آب ١٩٢٠، يقضي بفصل الاقضية الاربعة (بعلبك، البقاع، حاصبيا، راشيا) عن سوريا وضمها الى ما يعرف بدولة لبنان الكبير ابتداءً من الثاني من أب من العام نفسه، وجعلها جميعاً دولة واحدة مستقلة باسم دولة لبنان الكبير تحت الانتداب الفرنسي (كيرك، ١٩٥٧، صفحة ٢٥٣) وأخيراً اعلن الجنرال غورو بأن سوريا ولبنان اصبحتا فرنسية بقوة السلاح (لونكريك، ١٩٧٨، صفحة ١٣٣)وهكذا انتقلت سوريا ولبنان من الحكومة الفيصلية الى الانتداب الفرنسي المباشر.

الفصل الثاني : سلطات الانتداب وتأسيس بنك سوريا ولبنان الكبير :

عانت فرنسا من أزمة مالية كبيرة بعد الحرب العالمية الاولى نتيجة توقف الاعتمادات المالية التي فتحها لها بريطانيا اثناء الحرب، وكذلك عن النقص الكبير في الايداعات المالية من الاسترليني التي كانت الخزينة الفرنسية قد حصلت عليها من تلك الاعتمادات، فضلا عن تناقص ما تملكه من الدولارات التي سلفتها إياها الولايات المتحدة الامريكية، مما أدى الى تعرض الخزينة الفرنسية إلى تضخم نقدي كبير، فكان لابد لفرنسا من الالتجاء الى عقد القروض الداخلية، وبعد معارضة نيابية شديدة، أذن لبنك فرنسا في نيسان ١٩١٩ ان يسلف الدولة، واستناداً الى هذا التفويض زيد الحد الموضوع لإصدار الورق لفرنسي. مما أدى إلى انخفاض سريع بقيمته، فنزل الى مستوى ١١ فرنك مقابل دولار واحد في اواخر عام ١٩١٩ والى ١٥ فرنكاً للدولار الواحد في ٣١ آذار ١٩٢٠. (حمادة، ١٩٣٥، الصفحات ٥٧-٥٨)وكانت نفقات الحكومة الفرنسية في سوريا ولبنان

من جملة الاعباء المالية الخارجية الملقاة على كاهل ميزانية الحكومة الفرنسية، اذ بلغت هذه النفقات ١٢٨ مليون فرنك عام ١٩١٩ ووصلت الى ٧٤٩ مليون فرنك عام ١٩٢٠، اذ كان عديد القوات الفرنسية المتواجدة في سوريا ولبنان ما يقارب (٧٠) ألف مقاتل فرنسي، مما يتطلب ذلك نفقات مالية كبيرة من الخزينة الفرنسية لسد مصاريف هذه القوات. (حمادة، ١٩٣٥، الصفحات ٥٨-٥٩)اتخذت الحكومة الفرنسية بعد دخول قواتها إلى سوريا ولبنان سلسلة من التغيرات العسكرية والادارية والاقتصادية والمالية كافة في بلاد الشام (سوريا ولبنان) هدفاً في اخضاعهما لسلطتها المباشرة، فأناطت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الى الجنرال غورو الذي اصبح مندوباً سامياً عن سوريا ولبنان، وأوكلت اليه مهام تغيير النظم المالية التي كانت سائدة في سوريا ولبنان منذ العهد العثماني. (قرقوط، ١٩٧٥، صفحة ٤٠)وبعد ان ركزت الادارة الفرنسية سلطاتها في سوريا ولبنان حرصت على ايجاد وسيلة دفع مالي، تكون اساس التعامل بين المواطنين، فأصدرت الإدارة الفرنسية عبر مندوبها السامي الجنرال غورو القرار رقم ١٢٩ في ٢ نيسان ١٩٢٠ يقضي بانشاء (بنك سوريا) وهو شركة فرنسية مركزها باريس ومنحته امتياز إصدار العملة الجديدة للتداول وهي الليرة السورية على أساس الفرنك الفرنسي، وحددت سعرها الشرائي بما يعادل ٢٠ فرنك فرنسي، كما منحت البنك الجديد مهام الاشراف على ميزانيتي سوريا ولبنان، وان فرنسا قد حذت بهذا الاجراء حذو بريطانيا التي اقرت في مناطق انتدابها نفوذاً مرتكزة اساساً على الليرة الاسترلينية. (وزارة الاعلام اللبنانية، ١٩٨٠، صفحة ٢٩)وفي عهد الجزال مكسيم ويغاند* (Maxim Weygand) الذي عين مندوباً سامياً على سوريا ولبنان خلفاً للجنرال غورور في ١٩ نيسان ١٩٢٣ عمل على اجراء تغيرات في النظام المالي في سوريا ولبنان، ومنها تغيير اسم (ابنك سوريا) الى اسم (بنك سوريا ولبنان الكبير) وذلك بعد إقامة دولة لبنان الكبير وما ظهرت معها من تطورات جديدة استلزمت إعادة النظر في الوضع المالي لسوريا ولبنان، وبالفعل اصدر المندوب السامي الجديد ويغاند قراراً بتغيير اسم البنك في ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٤، ومنحه امتياز حصري لاصدار الأوراق النقدية لمدة خمسة عشرة سنة، ابتداء من الأول من نيسان من العام نفسه، وتغيير اسم العملة من (الليرة السورية) الى (الليرة اللبنانية السورية الكبير) وتبع ذلك اصدار سلسلتين متماثلتين من الاوراق النقدية، واحدة تحمل في اعلاه اسم سوريا، واخرى حملت اسم لبنان الكبير، وبهذا تم اعتبار (بنك سوريا ولبنان) البنك الرسمي لسوريا ولبنان. (وزارة الاعلام اللبنانية، ١٩٨٠، صفحة ٣٠)ولعل هذه التغييرات في النظام النقدي في سوريا ولبنان جاءت اثر مطالب قدمها بعض الاعيان في لبنان إلى الجنرال ويغاند في الأول من حزيران ١٩٢٣، اشاروا فيها الى سوء الاوضاع الاقتصادية في البلاد ابان عهد سلفة الجنرال غوروا وفي مقدمتها: (بيهم، ١٩٥٠، صفحة ٩٨)

١. استمرار التناقض في الصادرات بالنسبة للواردات.
٢. الخسران المستمر من عملة الورق التي حلت مكان النقد الذهبي.
٣. الحواجز الكمركية التي فرضها الانتداب.
٤. الامتيازات الاجنبية التي ثبتها الانتداب.
٥. تطبيق الانتداب على قاعدة الحكم المباشر

وكان لقاءً قد جرى في بيروت بين ممثلي لبنان وسوريا مع المسؤولين الفرنسيين بإشراف الجنرال ويغاند مندوب فرنسا في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٤، وتم التباحث فيه الى صيغة اتفاقية نقدية لتنظيم السياسة النقدية في سوريا ولبنان، وقد مثله كل من صبحي بركات وتوفيق الاطرش عن سوريا واوغست أديب عن لبنان، أما عن الجانب الفرنسي فقد مثله موريس بيرار بريفا واربوار رينيه فرييه، وقد جاءت الاتفاقية النقدية في سنة وعشرية مادة، نصت المادة الاولى على "ان بنك سوريا يدعى بنك سوريا ولبنان الكبير ويقوم بالأعمال التي يجيزها قانونه الاساسي ... ويتمتع بالحقوق المعينة التي اعطي امتيازاً بها لمدة خمس عشرة سنة تبتدئ من اول نيسان سنة ١٩٢٤، ولا يجوز في هذه المدة كلها ان يدخل اقل تعديل على قانونه الاساسي الا بعد الاتفاق بين الفريقين المتعاقدين ..."، وقد حددت المادة الثانية من الاتفاقية اسم العملة بـ(العملة اللبنانية السورية وهي الليرة وقيمتها عشرون فرنكاً فرنسوياً) أما المادة الخامسة فقد خوَّلت البنك اصدار الأوراق في البلاد السورية ولبنان الكبير، بينما المادة السادسة نصت على نموذج الورقة النقدية بأن يكون "نموذج واحد يكتب في راس كل ورقة من أوراق احدى هاتين الفئتين "لبنان الكبير" وفي اسفلها "بنك سوريا ولبنان الكبير" ويُكتب في رأس الفئة الأخرى "سوريا" وفي أسفلها "بنك سوريا ولبنان الكبير"، ولسلامة اصدار النقد الجديد نصت المادتان (٧ و ٨) من الاتفاقية النقدية مما يأتي (أ) ان تكون دائرة الاصدار مستقلة عن دائرة البنك التجارية العادية وان يكون لها حسابات خاصة. (ب) وان لا يتجاوز مبلغ النقود في التداول ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة، او ان يكون المبلغ مغطى بكامله باحتياطي، وفيما عدا الفرنكات التي يجب ان تكون مودعة بصورة اجبارية في الخزينة الفرنسية في باريس، وحددت المادة (٨) من الاتفاقية الاحتياطي بما يأتي: أولاً- الاوراق التجارية وتشمل السندات الاجنبية، وثانياً- الودائع الاختيارية وهي عبارة عن فرنكات مودعة في الخزينة الفرنسية لحين الطلب، وثالثاً- السندات القصيرة الأجل المصدرة من

الحكومة الفرنسية أو المضمونة منها، ورابعاً– النقود او السبائك الذهبية، واوجبت المادة (٩) من الاتفاقية على البنك ان ينشر مرتين في الشهر بياناً يثبت فيه مبلغ التداول النقدي، كما حددت المادة (١٠) منه أن يترتب على البنك ان يؤدي فيه كل سنة لحكومات الاتحاد السوري ولبنان الكبير وجبل الدروز مجتمعة، مبالغ في الارباح، واخيراً حددت المواد الأخرى المواد القانونية التي تحكم الطرفين المتعاقدين في الاتفاقية. (مركز المعلومات القانونية، صفحة أنترنت)وبهذا وسعت صلاحيات البنك السوري الذي أسسه الانتداب الفرنسي ليسمى (بنك سوريا ولبنان الكبير) الذي يصفه الباحث (عبدالله حنا) بانه من اهم المرافق الاقتصادية للرأسمال الفرنسي بل وعد من ((أقوى و أضخم شركة مصرفية عملت في سوريا في مرحلة الانتداب))، وقد حقق هذا المصرف من خلاله عملياته المالية في سوريا ولبنان ارباحاً مالية ضخمة لصالح سلطات الانتداب (حنا، ١٩٧٣، صفحة ١٠)، إذ لم يسهم في تطوير سوريا ولبنان بل اسهم في تخريب اقتصادهما، وبذلك اتهمت ادارته في دمشق وبيروت وباريس بأن عملها لم يكن سوى اقتراض الحكومات والبلديات بفوائد كبيرة، فضلاً عن القيام بأعمال الصرفة والمراباة، وسحب النقد المصري من التداول، فقد كلفت الخزينة الفرنسية بنك سوريا ولبنان الكبير ودائرة خزينة الجيش ان تصرف الاوراق المالية المصرية بالليرات السورية وذلك لحساب الخزينة الفرنسية، وبذلك اصدر البنك كميات كبيرة من الليرات السورية–اللبنانية، إذ بدأت فقط بقيمة (١٩٧٥٥٧) فرنكاً في كانون الاول ١٩٢٠ لترتفع الى (٢١٥) مليون فرنك عام ١٩٢٢، في حين ارتفعت موجوداته من الذهب من قيمة (٣٩) مليون فرنك عام ١٩٢٥ الى ما قيمته (٥٠٠) مليون فرنك عام ١٩٣٠. (حنا، ١٩٧٣، الصفحات ١٠٤–١٠٥)كما ان البنك وبناءً على المادة (١٤) من الاتفاقية يقوم بتقديم السلف الى سوريا ولبنان، اذ نصت تلك المادة "يقدم البنك لاتحاد الدول السورية ولدولة لبنان الكبير معاً سلفة بلا فائدة قدرها مئة وخمسون ألف ليرة . واذا بلغ متوسط المبلغ المتداول اليومي ١٥ مليون ليرة سورية لبنانية في مدة سنة، فان هذه السلفة تزاد الى ٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة، وذلك بدفع مبلغ اضافي قدره ٥٠,٠٠٠ ليرة، والمبالغ التي تسلف لكل من هذه الدول تسدد للبنك عند انتهاء مدة امتيازه، وهذه السلفة تؤخذ من اموال دائرة البنك التجارية ولا تدخل في حساب الاموال المقابلة للاوراق المالية، إذ بلغت مجموع السلف او القروض التي استلمتها سوريا ولبنان حتى ٣١ كانون الاول ١٩٣٢ ما قيمته ٤٣,٦٢٢,٨٣٧,٨٠ فرنكاً، منها قرض بقيمة ٣,٠٠٠,٠٠٠ فرنك لا تؤدي منه فوائد، وقد قدمت تلك القروض لبلديات دمشق وبيروت وحمص وطرابلس وللبنوك الزراعية أيضاً. (حمادة، ١٩٣٥، الصفحات ١٤٧–١٤٨)وفي بداية عام ١٩٣٧ أي قبل سنتين من انتهاء امتياز (بنك سوريا ولبنان الكبير) جرت مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومتين اللبنانية والسورية حول إمكانية عقد اتفاقية نقدية جديدة لتجديد امتياز (بنك سوريا ولبنان الكبير) لمدة ٢٥ عاماً، وأعدت اتفاقية جديدة وقعتها الحكومة اللبنانية وبنك سوريا ولبنان الكبير في ٢٩ آيار ١٩٢٧ في حين وقعتها الحكومة السورية في ١٢ شباط ١٩٣٨، وحافظت الاتفاقية الجديدة على البنود الاساسية لاتفاق عام ١٩٢٤، لكن مع ادخال بعض التعديلات عليها ابرزها: ألغاء الحد الاعلى لكمية النقد القابل للاصدار، وتعديل شروط التغطية، واعتبار العملتين اللبنانية والسورية العملتين الشرعيتين الوحيدتين في سوريا ولبنان والمرتبطتين بالفرنك الفرنسي. (مركز المعلومات القانونية، صفحة أنترنت)الا أن سلطات الانتداب الفرنسية خرقت شروط الاتفاقية النقدية الجديدة بعد قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، بسبب تزايد نفقات الحرب فقد بلغت كمية الاوراق النقدية المتداولة في السوق السورية و اللبنانية، حوالي ٣١ مليون ليرة، كما استلفت الخزينة الفرسية من البنك مبالغ كبيرة بموجب مراسيم اصدرتها المفوضية الفرنسية في سوريا ولبنان، كما خوّل مرسوم آخر بنك سوريا ولبنان الكبير ان يسلف الخزينة الفرنسية كميات غير محدودة من الاوراق المالية السورية واللبنانية لسد نفقات الجيوش للحليفة في الشرق. (حنا، ١٩٧٣، صفحة ١٠٥)وفي الأول من نيسان عام ١٩٣٩ وبموجب القرار (٤٩ ل.ر) الصادر في ٢٩ آذار من العام نفسه عن المفوضية الفرنسية في سوريا ولبنان، تم تغيير اسم "بنك سوريا ولبنان الكبير" الى "بنك سوريا ولبنان" وحددت الوحدة النقدية للتداول بعد هذا الإجراء هي الدينار السوري، الذي يساوي مئتي فرنك وينقسم الى ٦٠٠٠ قرش. (السباعي، ١٩٦٧، صفحة ١٣٠)ونتيجة لسياسة سلطات الانتداب النقدية في سوريا ولبنان هذه فقد (انخفضت موجودات الذهب في سوريا ولبنان من ١٨ مليون ليرة ذهبية عام ١٩١٩ الى ٩ ملايين ليرة ذهبية عام ١٩٣٩) (السباعي، ١٩٦٧، صفحة ١٣١)لقد مكن (بنك سوريا ولبنان الكبير) لفرنسا ان تدفع نفقاتها المالية، خاصة العسكرية منها في سوريا ولبنان بالعملة المحلية، بدلاً من الليرات الذهبية التركية المتعامل بها، أو الجنيه المصري الذي كان معتمداً كعملة في التداول الرسمي النقدي من قبل بريطانيا في سوريا ولبنان (حنا، ١٩٧٣، صفحة ١٠٧)، وبهذه الادارة النقدية الجديدة استطاعت سلطات الانتداب الفرنسي من الحصول على الوسيلة المالية من بنك سوريا ولبنان الكبير على حاجتها من النقود لسد نفقاتها المالية بالعملة المحلية في مناطق انتدابها.ولم تقف السياسة المالية لسلطات الانتداب من وراء تأسيس بنك سوريا ولبنان عند حد اصدار العملة المحلية وتداولها في مناطق انتدابها في الشرق، بل تم افتتاح اعتماد للبنك المذكور في باريس بالفرنكات الفرنسية، وبنفس القيمة النقدية لدى الخزينة الفرنسية لتغطية نفقاتها المالية المطلوبة. (حمادة، ١٩٣٥، صفحة ٦٣)

وفي الوقت نفسه سهلت اصدارات النقد المحلي السورية اللبناني هذه على سلطات الانتداب الفرنسية شراء العملات التركية والجنيهات المصرية، التي كانت تعد كعملات مالية عالمية من اجل استخدامها من قبل الخزينة الفرنسية في عملياتها التجارية الخارجية، ومن ناحية اخرى، فقد ساعد اصدار الليرات المحلية من بنك سوريا ولبنان على سحب الجنيهات المصرية والليرات التركية من التداول في سوريا ولبنان، على تحسين ميزان المدفوعات الفرنسية من جهة، عن طريق تخفيض الطلب من العملات الاجنبية من قبل سلطات الانتداب في سوريا ولبنان، ومن جهة ثانية، ساعد ذلك على زيادة ارصدتها المالية من الاسترليني، وذلك لارتباط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني، وان دلت هاتين العمليتين على شيء، فقد دلتا على ان سلطات الانتداب الفرنسي ألزمتا سوريا ولبنان بهذه الطريقة.وبالتالي سحبت الاموال الصعبة منهما، في وقت كان فيه البلدان بأمس الحاجة الى هذه الاموال لتنميتها الاقتصادية. (Barakat, 1948, p. 207)وهكذا انخفضت موجودات الليرة التركية الذهبية في سوريا ولبنان من ٢١ مليون ليرة تركية ذهبية عام ١٩١٨ الى ١٤ مليون ليرة تركية ذهبية عام ١٩٣٨، وذلك بسبب السياسة النقدية لبنك سوريا ولبنان الكبير، فضلا عن التذبذب المستمر في سعر الفرنك الفرنسي خلال تلك المدة. (Barakat, 1948, p. 208)ولعل هذه الاحصائية تؤكد ان كميات الذهب في سوريا ولبنان قبل الانتداب الفرنسي عليهما كان اكثر مما هو عليه إبان عهد الانتداب، وذلك يشير بوضوح إلى سياسة التخريب الاقتصادي الذي مارسته سلطات الانتداب في سوريا ولبنان، واللافت للنظر أن بنك سوريا ولبنان قد تألف منذ بداية من دائرتين رئيسيتين، تولت الدائرة الأولى فيه اصدار الأوراق النقدية السورية واللبنانية لحساب الخزينة الفرنسية، بينما كلفت الثانية بأداء دور المصرف الذي يعمل على اساس ربحي، وبتعبير أدق يمكننا القول ان بنك سوريا ولبنان لم يكن سوى مصرف تجاري هدفه ربحي بالأساس أناطت به سلطات الانتداب الفرنسي مهمة إبدال النقد المحلي بالنقد الفرنسي وبالعكس، ومنح القروض للقطاعيين التجاريين السوري واللبناني فقط، بهدف تحويل عمليات استيراد المنتجات المصنعة، وخاصة من المنتجات الفرنسية، فضلا عن تصدير المواد الخام المحلية الى فرنسا، وللبنك المذكور يملك ايضاً صلاحية رفع سعر الفائدة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي. لكنه لم يلجأ بالمقابل الى خفضها اثناء فترة الكساد (حمادة، ١٩٣٥، صفحة ٤٦)، كما أن كميات كبيرة من ودائع البنك المودعة توظف في سندات أجنبية بكفالة بنك فرنسا، إذ بلغ المبلغ الموظف حتى عام ١٩٣٢ ما قيمته ١٤٩,٦٠٦,٩٠٤,٨٧ من الفرنكات أي ما يعادل ٥٠٪ من مجموع ودائع بنك سوريا ولبنان الكبير، ولاشك ان هذه السياسة المالية التي يتبعها البنك وسياسة الانتداب الفرنسي ليس في مصلحة سوريا ولبنان، لأنها تقتضي على حرمان التجارة المحلية من الرأسمال السوري واللبناني، وتبرير البنك في تلك السياسة هو ان البنك لا يجد في سوريا ولبنان سبلاً مأمونة لتوظيف أمواله. (حمادة، ١٩٣٥، صفحة ١٥٥)وبذلك فان بنك سوريا ولبنان الكبير أدى دور ومهام البنك المركزي للبلدين وركزت مهمته الاساسية بالإشراف على تنظيم التداول النقدي في الأسواق، أكثر منه مؤسسة مصرفية هدفها ايجاد تنمية اقتصادية في سوريا ولبنان، وهكذا عاشت سوريا ولبنان في حقبة الانتداب الفرنسي تحت ادارة مصرف إصدار نقدي واحد هو (بنك سوريا ولبنان الكبير)، الذي مارس دور البنك المركزي في عهد سلطات الانتداب الفرنسي، التي الزمت سوريا ولبنان بموجب الاتفاقية النقدية لعام ١٩٢٤ بالاعتراف رسميا بشرعية البنك واصداراته النقدية.

المبحث الثالث : فرنسا وموازنة المصالح المشتركة لإدارة سوريا ولبنان

بعد أن أمسكت المفوضية العليا الفرنسية ممثلة بسلطة الانتداب بمقومات العائدات المالية الرئيسية في مناطق انتدابها في سوريا ولبنان وادارتها عن طريق بنك (سوريا ولبنان الكبير)، اعلنت سلطة الانتداب في عام ١٩٢٨ عن إعداد موازنة مالية تدار مباشرة من قبل المفوضية السامية في بيروت دعتها بـ(موازنة المصالح المشتركة للدويلات السورية ودولة لبنان الكبير) وذلك وفقاً للقرار (١٩٤٥) الذي ينص على تنظيم موازنة تشترك وتتقاسم دول المشرق بنفقات مشتركة لعدد من المصالح وفائض إيراداتها. (مراد، ١٩٩٠، صفحة ١٥٣) وقد حددت موازنة المصالح المشتركة لسوريا ولبنان بنوعين: (مراد، ١٩٩٠، صفحة ١٥٤)

اولاً : المصالح التي كانت تدار من قبل سلطة الانتداب مباشرة منها: مراقبة الشركات ذات الامتياز، الجمارك، النقد، شركات سكك الحديد، الحجر الصحي، الاثار، البارود، المفرقعات ... والجيش و الامن العام، والبحرية.

ثانياً : مجموعة المصالح المدارة من قبل ادارات خاصة في كل من دولة لبنان الكبير والدويلات السورية، وقد اشرفت عليها سلطات الانتداب ومنها : المصارف، الاشغال العامة، البرق والبريد.وكان الهدف من اعداد الموازنة هو لخفض عبء الانفاق العسكري والمدني لسلطة الانتداب، بدل من تخصيص المبالغ اللازمة لتنمية سورية ولبنان وبالفعل فقد غطت موازنة ١٩٢٨ حوالي ٧٠٪ من تكاليف سلطات الانتداب من جرّاء تواجدها العسكري والمدني في سوريا ولبنان، اذ تم تخصيص (٤١٠) مليون فرنك فرنسي اي ما يعادل (٢١) مليون ليرة سورية للانفاق العسكرية السنوي، مقابل (٢٤٣) مليون فرنك فرنسي كموازنة مدينة سنوية لسوريا ولبنان. (Barakat, 1948, p. 51)وفي ١٤ آيار ١٩٣٠ أصدر المفوض السامي

هندي بونسو* (Henry Ponsot) القرار المرقم (٣١١٥)، الذي قضى بانشاء النظام الاساسي لمجلس المصالح المشتركة بين دويلات المشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، ومما جاء فيه: (مراد، ١٩٩٠، صفحة ١٥٣)

١- "تكليف مجلس المصالح المشتركة تحضير حل المسائل المالية والاقتصادية المشتركة بين الدويلات".

٢ – صلاحية المجلس حددت " بالمسائل التي هي موضوع حساب ادارة مداخيل ومصاريف الدوائر المشتركة" .

وحدد القرار مهام المفوضية السامية الفرنسية في مجلس المصالح المشتركة بالادوار التالية: (Barakat, 1948, pp. 50-51)

١- دور الادارة والتنسيق للمصالح المشتركة في مجالات اعداد الموازنات المشتركة، وسياسة الاقراض فيها، والاشراف على الجمارك، وعلى النظام النقدي و اعمال الصرافة وغيرها من الأمور المالية.

٢ – دور تشريعي، يتحدد باعداد نصوص القوانين المشتركة للدول الواقعة تحت الانتداب، واتخاذ الاجراءات المتعلقة بمصالحها العامة من قوانين ضابطة للموازنات، وشؤون المحاسبة العامة، فضلا عن القوانين المالية والضريبية وغيرها .

٣- دور المشورة والرقابة والتفتيش، اما مباشرة عن طريق المستشارين الفرنسيين المتواجدين الى جانب كل من الحكومات المحلية او بشكل غير مباشر عن طريق المستشار المالي للمفوضية السامية الفرنسية في بيروت، او الرقابة والتفتيش من قبل المستشار المالي للمفوضية السامية لمراقبة مطابقة المصروفات الفعلية بعد تنفيذ الموازنة مع ما مخطط له من ابواب في الموازنة .

استندت سلطة الانتداب في إعداد الموازنات السورية واللبنانية الى حدٍ كبير الى تقنية اعداد الموازنات الفرنسية التي لا تأخذ خطوطها العامة بوجوب التوازن بين بندي الايرادات والنفقات، إذ تعطي للاخيرة الأولوية على ما عداها. (Barakat, 1948, p. 51)

كما انها تعمل موازنات لكل دولة أو حكومة من الدولة السورية والدولة اللبنانية منفصلة عن الاخرى، وتتحمل كل دولة العجز الحاصل في موازنتها بمعزل عن سواها من الموازنات، بينما يتم تحويل الفائض الناشئ عن الموازنات الى حساب خاص يدعى بصندوق الفائض المتاحة (Founds des Excedants Disponibles) (Barakat, 1948, p. 49)

وقد حددت المصالح المشتركة الموازنات السورية واللبنانية في زمن الانتداب الفرنسي بالهيكلية التالية:

أولاً: النفقات في موازنة المصالح المشتركة لعام ١٩٣٧:

وهي على أربعة أبواب كما يلي:

١- النفقات الأمنية يحتل باب النفقات الامنية مركز الصدارة من بين أبواب موازنة المصالح العليا، إذ بلغت في موازنة ١٩٣٧ ما نسبته ٣٧,٥ بالمائة من مجموع النفقات، ووزعت النفقات الامنية الى نفقات الامن الداخلي من شرطة ودرك وامن عام، ونفقات الامن الخارجي والتي تخص بالتحديد الاتفاق على ما سُمّي بـ(الوحدات الخاصة بالمشرق) اي القوات العسكرية المحلية المشكَّلة من أهل البلدة وبأمرة جيش الاحتلال الفرنسي، فضلا عن الانفاق على الامن الداخلي في سوريا ولبنان، كما تحملت الموازنة الفرنسية نفسها نفقات قواتها المسلحة الخاصة بها في سوريا ولبنان، التي تراوحت سنوياً بين ٨ مليون الى ١٥ مليون ليرة سورية، خصصت منها فرنسا سنوياً مبلغ ٧٥٠ الف ليرة سورية لدعم الوحدات الملكية الخاصة، حتى العام ١٩٣٥ عندما أُلغي هذا الدعم، بحيث أصبح دافع الضرائب السورية يتحمل ٨ مليون ليرة سواري سنوياً من النفقات على الامن (Barakat, 1948, p. 104)، وبذلك يمكن القول بأن نفقات الأمن تشكل العامل الاكبر في اختلال التوازن الحاصل في موازنة المصالح المشتركة.

٢ – **النفقات الادارية**شهدت النفقات الادارية تراجعاً كبيراً في موازنة المصالح المشتركة وبالتحديد خلال الفترة ١٩٢٨-١٩٣٦ بسبب تطورات الازمة الاقتصادية العالمية*، مما أدى إلى تخفيض الانفاق العام في ادارات الدولة، وتسريح عدد من العاملين فيها، وخفض الاجور بنسبة تتراوح ما بين ٨-١٠٪ لكنها عادت للارتفاع مرة أخرى، حيث بلغت في موازنة المصالح المشتركة لعام ١٩٣٧ ما قيمته ٧,٢٤٥,١٥٥ ليرة سورية، أي بنسبة شكلت ٢٧,٨٪ من مجموع نفقات الموازنة، ويعود ذلك الارتفاع إلى انه بعد معاهدة عام ١٩٣٦ السورية – الفرنسية وكذلك اللبنانية الفرنسية في هذا العام ايضا، تم إنشاء عدد من الادارات الحكومية لم تكن موجودة من قبل، كوزاتي الخارجية والدفاع الوطني. (Barakat, 1948, p. 106)

٣- نفقات المنفعة العامة شكَّلت نفقات المنفعة العامة في موازنة المصالح المشتركة لعام ١٩٣٧ ما نسبتها ٢٢,١٪، وشملت الاتفاق على الاشغال العامة التي بلغت نسبتها من هذا الباب ١٣,٦٪، كما شملت نفقات النفع العام ايضاً الاتفاق على القطاع الزراعي الذي بلغت نسبته ٢,٧٪ فضلا عن الخدمات المخصصة للطرق والمرافئ البحرية، إذ تم تخصيص مبالغ للمنفعة العامة منها إتمام طريق دمشق-بغداد وانشاء سد بحيرة حمص

من اجل الري، وتطوير مرفأ بيروت، إذ تم تخصيص ما مجموعه ٥,٧٨٥,٣٣,٧ ليرة سورية من مجموع نفقات موازنة المصالح المشتركة، وقد حددت الموازنة بأن تقوم كل حكومة من الحكومات المحلية بمفردها بتحمل نفقات المنفعة العامة الخاصة بها تحت اشراف ورقابة المفتش العام الفرنسي. (Barakat, 1948, p. 107) ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة اذا قلنا، أنه بينما أصبحت المرافق العامة من موانئ وسكك حديد وغيرها ملكا للدولة في العراق وفلسطين ابان الانتداب البريطاني عليهما، بينما بقيت سوريا و لبنان بأيدي الشركات الفرنسية، وعوضاً أن تستحصل سوريا ولبنان على قسم من أرباح هذه المرافق، كما كان يفترض، لتوظيفها في مجالات التنمية الاقتصادية لهما، نراهما يقومان بسداد عجز الشركات الفرسية التي كانت تدير هذه المرافق، دون أن تكترث هذه الشركات بإعادة توظيف هذه الارباح في سوريا ولبنان. (مراد، ١٩٩٠، الصفحات ١٥٩-١٦٠)

٤ – المديونية العامة :

شملت موازنة المصالح المشتركة باباً أساسياً سُمي الدين العام، وقد قسم الى ثلاثة بنود:

أ– بند الدين العام العثماني: وهي الديون المترتبة على الامبراطورية العثمانية، إذ الزمت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ تركيا والبلدان الأخرى التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية بتقاسم الديون، وفي ١٨ آب ١٩٢٥ حددت لجنة تابعة لعصبة الامم مقدار المبالغ والفوائد المترتبة عليها، التي كانت على الدول التابعة للانتداب الفرنسي دفعه وهما سوريا ولبنان، اذ بلغت الديون عليهما وفق قرار عصبة الام ما يعادل ١٠,٨٨٨,٤٥٩ ليرة ذهب تركية، أي ما يعادل نسبة ٨,٤١٪ من مجموع الدين العثماني، مقابل ٥,٤٪ على العراق و٢,٥٪ على فلسطين لوقوعها تحت الانتداب البريطاني، وقد كان اجمالي ما دفعته سوريا ولبنان حتى عام ١٩٣٣ كحصتها من الدين العثماني مبلغ ١٧٢,٩٨٩,٣٠٢ فرنك فرنسي أي ما يعادل ١,٥٧٢,٦٣٠ ليرة ذهب تركية. (حمادة، ١٩٣٥، صفحة ١٥٢)

ب– بند الدين العام الدائم او طويل الامد، وهو الدين الذي ترتب على سوريا ولبنان بعد انهيار الدولة العثمانية وذلك لدفع معاشات التقاعد وتعويضات التسريح ونهاية الخدمة لافراد قضوا جل خدمتهم خارج وطنهم الأصلي سوريا ولبنان، فضلا عن الزام المفوضية السامية الفرنسية بموجب القرار رقم (٣٠٤٥) استناداً الى صك إنتداب الدولتين السورية واللبنانية ايضا بدفع رواتب تقاعد الوحدات الخاصة، وقد بلغ مجموع الدين العام الدائم على سوريا ولبنان حتى العام ١٩٣٥ ما نسبته ١,٨٥١,٨٩٨ ليرة سورية أي ما يعادل ٨,٨٪ من مجموع نفقات الموازنة لعام ١٩٣٧. (Barakat, 1948, p. 110)

جـ– بند الدين العام الخاص، وهو الدين الناشئ عن تقديم السلف والقروض من قبل بنك سوريا ولبنان الكبير للحكومات المحلية في سوريا ولبنان، اما لمجابهة اعباء الخزينة المالية المستجدة، أو لسداد عجز الموازنات لهذه الحكومات، وشمل الدين الخاص كذلك سداد مستحقات المصرف الزراعي، فضلا عن تغطية مستحقات بعض عقارات الاوقاف التي صادرتها ابان العهد العثماني، وقد بلغت نسبة الدين العام الخاص في موازنة ١٩٣٧ ما يعادل ٣,٦٪ من مجموع نفقات موازنة المصالح المشتركة. (Barakat, 1948, p. 111)

ثانياً : الإيرادات في موازنة المصالح المشتركة العام ١٩٣٧ :

قسمت ايرادات الموازنة السورية – اللبنانية الى بابين رئيسيين. (Barakat, 1948, p. 117)

١– باب الايرادات العادية : تشكَّلت هذه الإيرادات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة فضلاً عن الرسوم الجمركية والعائدات المالية من المنشآت التجارية والصناعية، والأراضي الزراعية، فضلاً عن الضرائب العقارية، وتشكِّل هذه الايرادات البند الاساسي والدائمي للموازنات، كونها تتكرر في كل عام .

٢– باب الايرادات الاستثنائية : وتشكِّل هذه ايرادات مالية غير منتظمة للموازنة، وهي متأتية من الصندوق الاحتياطي الذي كان مخصصا للدين العام العثماني، أو تلك التي كانت ترد من الصناديق الاحتياطية المحلية لسوريا ولبنان والمخصصة اصلاً، لتغطية نفقاتها الاستثنائية، فضلا عن صناديق الاحتياطي التابعة للمفوضية السامية الفرنسية .

لقد بلغ مجموع الايرادات العادية والاستثنائية حتى العام ١٩٣٦ ما قيمته ٢٢,٠٧٧,٤٦٢ ليرة لبنانية وسورية، وكان هناك هبوط بالإيرادات بمقدار الثلث مما كان عليه في عام ١٩٢٨ غذ شكلت حينها الايرادات ٣٣ مليون ليرة، ويعود هذا الهبوط لعدة أسباب ابرزها تراجع الرسوم الجمركية بسبب الازمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت عام ١٩٢٩ ، فضلاً عن تراجع الانتاج الزراعي بسبب العوامل المناخية وهبوط اسعار المنتجات الزراعية مما انعكس على انحسار في الضرائب الواردة من القطاع الزراعي، فضلاً عن تراجع الايرادات الاستثنائية خلالها بسبب استنزاف الحكومات المحلية لصناديق الاحتياطي حتى عام ١٩٣٧. (مراد، ١٩٩٠، صفحة ١٦٢)واخيراً لا بد من الاشارة الى ان عائدات واردات الرسوم الحركية تشكل النسبة

الأكبر من المساهمة في موازنة المصالح المشتركة، إذ تراوحت نسبتها ما بين ٩٠ و٩٥ بالمائة خلال الاعوام ١٩٢٧-١٩٣٧ وكانت الرسوم الجمركية تفرض بموجب قانون يصدر عن السلطة التشريعية، غير أن طابع الرسوم الخاص وتأثيرها الاقتصادي المالي، جعلا السلطة التشريعية تتخلى عن صلاحياتها هذه إلى السلطة التنفيذية، وهذا ما كان في سوريا ولبنان في عهد الانتداب، إذ كان المفوض السامي الفرنسي مخوّلاً حق التشريع بما في ذلك حق إصدار الرسوم الجمركية، فاستغلت السلطات الانتدابية هذه الصلاحيات بإصدار المرسوم الجمركية على مرافق البلاد الاقتصادية في سوريا ولبنان، لتوفير الموارد المالية في تحويل خزينة الحكومات المحلية لسوريا وجبل الدروز والعلويين ولواء الاسكندرونة و دوله لبنان الكبيرة. (السباعي، ١٩٦٧، صفحة ١٣٥)

المبحث الرابع: اتفاق كاترو النقدي مع سوريا ولبنان :

شهدت الحرب العالمية الثانية عقد فرنسا وبريطانيا اتفاقية لتنظيم علاقاتها المالية، وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية التي عقدت عام ١٩٤٤ ما نصه "ان التعديلات في اسعار التكافؤ الرسمية بين الفرنك والجنيه يجب ان تكون موضع اتفاق مسبق بين الحكومتين". (علي، ١٩٨٦، صفحة ٤١)

واستناداً لذلك اتفقت فرنسا وبريطانيا على تخفيض الفرنك الفرنسي الى (٢٠٠) فرنك لكل جنيه استرليني، مما ألحق ضرراً كبيراً بقيمة الغطاء النقدي في سوريا ولبنان المكون في معظمه من الفرنكات. (متولي، ١٩٧٤، صفحة ١٢)

الأمر الذي دفع بالحكومية السورية واللبنانية إلى عقد اتفاق الحكومية الفرنسية والبريطانية اطلق عليه "اتفاق كاترو*" في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ نصت بنوده على ما يأتي: (Caeneral, 1949, pp. 241-242)

أ- تحديد قيمة الليرة السورية بالنسبة للجنيه الاسترليني على ان تعادل ٨٨٣ قرشاً لكل جنيه، فأصبحت الليرة تساوي ٢٢,٦٥ فرنكاً بدلاً من ٢٠ فرنك.

ب- ضمان الحكومة الفرنسية ثبات قيمة مكونات غطاء العملة السورية من السندات والودائع الفرنسية بالجنيه الاسترليني .

ت- تعهدت فرنسا بالنسبة للبنان اعادة تقييم الموجودات بالفرنك الفرنسي في غطاء العملة لدى دائرة الرقابة على الصرف في حال حدوث أي انخفاض للفرنك أمام الجنيه الاسترليني.وباتفاق كاترو النقدي، خرجت سوريا ولبنان من قاعدة الفرنك، واصبح النقد فيهما مرتبطاً بالجنيه الاسترليني، وبذلك اصبحت حرية التحويل بين الليرة السورية واللبنانية والجنيه الاسترليني اكثر ضماناً، الا ان ذلك لا يعني أن سوريا ولبنان قد اصبحتا مستقلتين نقدياً، إذ أن ارتباط النظام النقدي فيهما بقي على حاله مرتبطاً بالقرار الفرنسي.الا ان تطورات الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من الغلاء والتضخم النقدي، أدّى الى التدهور النقدي في سوريا ولبنان مما أدى الى تأزُّم علاقاتهما مع فرنسا، ولاسيما وان فرنسا قد تعهدت باتفاق كاترو بدفع قيمة التغطية لليرة السورية واللبنانية بنفس قيمة الفرنك المنخفض، إذ كانت أوراق النقد السوري واللبناني في عام ١٩٤٥ قد ارتفعت من ٤٠ مليون ليرة الى ٤٠٢ مليون أي زادت عشرة اضعاف منذ بدأ الحرب عام ١٩٣٩ وحتى ايلول ١٩٤٥، في حين ذكر النائب سامي الصلح** في تقرير قدمه إلى مجلس النواب اللبناني أن الزيادة في الاصدار النقدي قد بلغت ٣٢٦ مليون ليرة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، ويعزو تلك الزيادة الى التضخم الناجم عن تسليف بنك سوريا ولبنان كميات كبيرة من النقد السوري-اللبناني لتغطية نفقات الجيوش الحليفة فأنعكس هذا التضخم سلباً على الوضع الاقتصادي والمعيشي في سوريا ولبنان. (متولي، ١٩٧٤، صفحة ١٦)اما انطوان سعادة زعيم الحزب القومي السوري*، فقد كتب عن حالة سوريا الاقتصادية في عهد الانتداب الفرنسي، معرجاً إلى جانب النقدي منها متسائلاً " أتستطيع سوريا ان تفوز باستقلالها وهي رازحة تحت الحكم الاجنبي... وكانت سوريا تتداول النقد الذهبي قبل الحرب وبعدها الى ان فُرض الانتداب، عندئذ تألفت في باريس شركة اجنبية نالت من الحكومة رخصة قانونية بوضع نقد جديد تتداوله الايدي في سوريا " ويردف السعادة قائلاً " ان هذا النقد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنقد الفرنسي، فاذا هبط الفرنك في باريس هبط النقد السوري، ومُني الاهالي بخسائر كانوا في غنى عنها لو أن نقدهم كان مستقلاً". (سعادة، ١٩٩٣، الصفحات ٨٥-٨٦)ويتضح مما نتقدم بان الازمة النقدية والاعباء الاقتصادية الثقيلة التي تحملها سوريا ولبنان في سنوات الحرب العالمية الثانية يعود الى تحملهما النفقات الكبرى لقوات التحالف البريطانية والفرنسية؛ لأن هذه الجيوش استهلكت ثروات البلدين في ١٥ آذار ١٩٤٦ وجه الحكومة الفرنسية عبر مندوبها السامي الجنرال كاترو مذكرتين إلى الحكومية السورية و اللبنانية، اعلنت فيهما قرارها في الغاء اتفاق ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ والذي عُرف بـ(اتفاق كاترو) وبررت قرار الالغاء بـ (التغيرات الكبيرة التي حدثت في الوضع النقدي للدولتين) مؤكدة (ان شراء اللبنانيين والسوريين عملات من منطقة الجنيه الاسترليني قد ازداد فعلاً بنسبة كبيرة)، واكدت المذكرتان (ان الحكومة الفرنسية قد وضعت حدا للنقد الاجنبي الممنوح لمواطنيها بالذات ... فانها لا تعتبر أنه بالامكان الابقاء على نظام حرية تحويل العملات الاسترلينية الى سوريا ولبنان" وأكدت ان هذا القرار تم بالاستشارة

مع الحكومة البريطانية. (علي، ١٩٨٣، صفحة ١١٥) وهكذا ألغت فرنسا بعد قرارها في ١٥ آذار ١٩٤٦ حرية تحويل الليرة السورية – اللبنانية بالجنيه الاسترليني وأيدتها بريطانيا، فضلاً عن إلغائها ضمان قيمة الفرنكات الفرنسية التي تشتمل عليها تغطية العملة السورية واللبنانية. (علي، ١٩٨٣، صفحة ١١٦)واخيراً يمكننا القول بان النقد السوري–اللبناني قد تعرض إلى ضربة قوية بإعلان فرنسا قرارها بإلغاء اتفاقية النقد لعام ١٩٤٤ الذي تعهد بضمان ديون سوريا ولبنان من الخزينة الفرنسية، وتفادياً لدخول البلدين في ازمة كبيرة اتخذت لبنان وسوريا جانب المفاوضة مع فرنسا بشأن الوضع النقدي، وذلك لإرساء قواعد اساسية مع فرنسا بشأن الوضع النقدي، وذلك لإرساء قواعد أساسية للنقد الوطني في سوريا ولبنان في مرحلة الاستقلال.

الخاتمة

خضعت سوريا ولبنان لسلطة الانتداب الفرنسي استناداً الى صك الانتداب الذي اصدرته عصبة الام في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، وبناءً على ذلك عملت فرنسا على تأسيس إدارة مالية لمناطق انتدابها، تغطي جانب الانفاق فيها وتدار من قبل المفوض السامي الفرسي ومقره الرئيسي في بيروت، معلنة هدفها المحافظة على المصالح المشتركة لهذه الدول، نظراً لانها دول غير مؤهلة حسب صك الانتداب، لان تقوم بعملية البناء والتنمية الاقتصادية بمفردها لانها تعاني من صعوبات ناشئة كثيرة.بدأت سلطة الانتداب الفرنسي في إطار ارساء سياسة نقدية ومالية في مناطق إنتدابها في سوريا ولبنان باتخاذ قرارات تقضي بفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة و اصدار رسوم جمركية وتأسيس بنك سوريا ولبنان الكبير وإصدار العملة النقدية لسوريا ولبنان، فضلاً عن صلاحية التحويل الى الفرنك الفرنسي، كما ألزمت سوريا ولبنان بموجب اتفاقية عقدت عام ١٩٢٤ بالاعتراف رسمياً بشرعية الاصدار النقدي الذي شرعته السلطة المنتدبة منفردة في مطلع انتدابها على سوريا ولبنان، كما اتخذت قراراً بمساواة قيمة الليرة السورية واللبنانية بعشرين فرنكاً فرنسياً، وتغطيتها بالأوراق المالية الفرنسية والفرنك الفرنسي وليس بالعملات الصعبة المستقرة كالذهب او الدولار او الجنيه الاسترليني، وبذلك لم تستفد سوريا ولبنان من قيمة هذه العملة النقدية، لأن الدافع الرئيسي من وراء اصدارها يخدم قبل كل شيء مصلحة الدولة المنتصرة في الحرب فرنسا. كشفت الدراسة بأن سلطة الانتداب الفرنسي قد منحت لبنك سوريا ولبنان الكبير صلاحيات واسعة، بحيث اصبح واحد من اهم المرافق الاقتصادية للرأسمال الفرنسي، بل وعد من اوسع وأضخم شركة نقدية ادارة السياسة النقدية في سوريا ولبنان إبان عهد الانتداب الفرنسي، وقد اسهم بشكل مباشر في تغطية نفقات الاحتلال الفرنسي، وساعد على زيادة ارصدة الخزينة القريبة من الجنيه الاسترليني، اذ ان البنك كان يعمل على أساس تجاري وهدفه ربحي بالأساس، ولم يكن مؤسسة مصرفية تهدف الى بناء وتنمية اقتصاد سوريا ولبنان، ولم تبتعد الموازنات التي خططت لها واشرفت عليها سلطات الانتداب لسوريا ولبنان عن هذه الاهداف الاستعمارية ايضاً، مما جعل البلدين في حالة من الفقر والغلاء والتضخم المالي ومثقلاً بالديون، الأمر الذي ادخلهما في أزمة اقتصادية واجتماعية نتيجة سياسة الانتداب الاستعمارية التي نهبت ثروات البلاد.

??????

احمد عزت عبد الكريم وآخرون. (د.ت). تاريخ العالم العربي في العصر الحديث. دار الجمهورية للطباعة والنشر.

احمد عطية الله. (١٩٦٨). القاموس السياسي. القاهرة: دار النهضة العربية.

الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية. (د.ت). الكتاب الاردني الابيض. عمان.

انطوان سعادة. (١٩٩٣). مختارات في الشأن الاقتصادي. بيروت: دار الفكر للابحاث والنشر.

بدر الدين السباعي. (١٩٦٧). اضواء على الرأسمال الاجنبي في سوريا ١٨٥٠–١٩٥٨،. دمشق.

ج لورنس. (١٩٦٣). أعمدة الحكمة السبعة. بيروت: المكتب التجاري.

جورج انطونيوس. (١٩٦٢). يقظة العرب (تاريخ حركة العرب القومية) . (قدم له نبيه امين فارس، ترجمة: ناصر الدين الاسد واحسان عباس، المحرر) بيروت: دار العلم للملايين.

جورج كيرك. (١٩٥٧). موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر. (ترجمة: عمر الاسكندري، المحرر) القاهرة.

جوزيف حجار. (١٩٩٩م). سورية (الشام) تجزئة وطن. دمشق: دار طلاس للدراسات النشر.

حسان حلاق. (د.ت). التيارات السياسية في لبنان ١٩٣–١٩٥٢. بيروت: الدار الجامعية للنشر.

ذوقان قرقوط. (١٩٧٥). تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠–١٩٣١. بيروت: دار الطليعة للنشر.

روجز باكنسن. (١٩٩٠). موسوعة الحرب الحديثة. (ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، المحرر) بغداد: دار المأمون الترجمة والنشر.

زين نور الدين زين. (١٩٧١). الصراع الدولي في الشرق وولادة دولتي سوريا ولبنان. بيروت: دار النهار للنشر.
ساطع الحصري. (١٩٤٨). يوم ميسلون. بيروت: منشورات دار الاتحاد.
ستيفن همسلي لونكريك. (١٩٧٨). سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. (ترجمة: بيار عقيل، المحرر) بيروت: دار الحقيقة للنشر.
سعد محسن عبد العبيدي. (٢٠٠٥). السياسة الفرنسية تجاه لبنان ١٩١٨ – ١٩٣٨،. بغداد: اطروحه دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي.
سعيد حمادة. (١٩٣٥). النظام النقدي والمصرفي في سوريا. بيروت: مطبعة الجامعة الامريكية.
سليمان موسى. (١٩٦١). تأسيس الامارة الأردنية ١٩٢١ – ١٩٢٥. عمان.
سليمان موسى. (١٩٦٦). الثورة العربية الكبرى وثائق وأسانيد. عمان: دار الثقافة والعلوم.
صباح مهدي ويس الدليمي. (١٩٨٩). الثورة السورية الكبرى وموقف الرأي العام العراقي منها ١٩٢٥ – ١٩٢٧. بغداد: كلية التربية ابن الهيثم، جامعة بغداد (رسالة ماجستير غير منشورة).
عبد الامير محسن جبار الاسدي وآخرون. (٢٠٢٤). محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية من معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ الى تأسيس منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥. بغداد: دار المصادر للطباعة.
عبد الله حنا. (١٩٧٣). الحركة العمالية في سوريا ولبنان ١٩٠٠ – ١٩٤٥. دمشق: دار دمشق للطباعة.
عبد المنعم السيد علي. (١٩٨٣). التطور التاريخي للأنظمة النقدية في العالم العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
عبد المنعم السيد علي. (١٩٨٦). الوحدة النقدية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
عبد الوهاب الكيالي. (د.ت). الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
عدنان ظاهر، و رياض غنام. (٢٠١٢). معجم حكام لبنان ورؤساءه ١٨٤٠ – ٢٠٠٨. بيروت: دار بلال للطباعة والنشر.
عصام محمد شبارو. (١٩٨٧). تاريخ بيروت منذ القدم العصور حتى القرن العشرين. بيروت: دار مصباح الفكر.
علي سلطان. (١٩٨٧). تاريخ سوريا (نهاية الحكم العثماني) ١٩٠٨ – ١٩١٨. دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر.
علي محافظة. (١٩٧٢). العلاقات الاردنية – البريطانية من تأسيس الإمارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١–١٩٥٧. بيروت: دار النهار النشر.
محمد جميل بيهم. (١٩٥٠). قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور. بيروت: مطابع دار الكشاف.
محمد نجيب مراد. (١٩٩٠). العلاقات اللبنانية – السورية في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠–١٩٤٣. بيروت.
مركز المعلومات القانونية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://77.42.251.205.
منيب الماضي، و سليمان موسى. (١٩٧٩). تاريخ الاردن في القرن العشرين. عمان.
نصوح بابيل. (١٩٨٧). صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين. لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر.
هشام متولي. (١٩٧٤). أبحاث في الاقتصاد السوري والعربي. دمشق: مطبعة وزارة الثقافة والاعلام والارشاد القومي.
وزارة الاعلام اللبنانية. (١٩٨٠). حكاية النقد اللبناني منذ العهد العثماني حتى عهد الاستقلال. بيروت: مجلة دراسات لبنانية.
Awad Barakat .(١٩٤٨) .Le probleme budgetaireen Syrie (1920-1939 .)Beyrouth: imprimerie Nassar.
Bernard vernier .(١٩٦٦) .Armee et politique au Moyent-orient .Paris.
Catraux Caeneral .(١٩٤٩) .Dans La Bataillede Mediterrane Mediter nace (1940-1944 .(Paris :Julliard sequana. ,
Nicola Ziadeh .(١٩٦٥) .Syria and Lebanan .London.

هوامش البحث

* بلاد الشام: تستخدم هذه التسمية للإشارة لمنطقة تشمل تاريخياً اربعة دول هي سوريا ولبنان وفلسطين والاردن، وهي تمتد جغرافياً على طول الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط. (حجار، ١٩٩٩م، صفحة ١١)

** أدموند هنري اللنبي (١٨٦١ – ١٩٣٦) قائد عسكري وسياسي بريطاني ولد في لندن عام ١٨٦١، اشترك في حرب البوير (١٨٩٩ – ١٩٠٢) و اشترك في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) قاد الحملة البريطانية على مصر(١٩١٧–١٩١٩) فغزا فلسطين وكانت

تعليماته هي الاستيلاء على القدس قبل عيد الميلاد واحتل سوريا وهزم الجيش العثماني عام ١٩١٨ بمساعدة قوات الثورة العربية بقياد الشريف حسين بن علي، وكوفئ على هذه الانتصارات بان تقلَّد رتبة فيلد مارشال، ومُنح لقب الكونت، دخل لبنان عام ١٩١٨ على رأس الجيش البريطاني، وعند اندلاعي الثورة المصرية في اذار ١٩١٩ عين مندوباً سامياً على القاهرة، واستقال من منصبه عام ١٩٢٥، حتى توفي في بريطانيا عام ١٩٣٦. (باكنسن، ١٩٩٠، الصفحات ٣٤-٣٥)

* مراسلات حسين – مكماهون، وهي الرسائل العشر السرية المتبادلة بين المعتمد البريطاني في مصر السيد هنري مكماهون والشريف حسين بن علي أمير مكة المكرمة للمدة من ١٤ تموز ١٩١٥-١٠ آذار ١٩١٦، والتي عرفت بمراسلات حسين مكماهون، وقد وعدت بريطانيا بموجبها العرب بتحرير الاراضي العربية في اسيا ومساعدة العرب في إعلان ثورتهم على العثمانيين مقابل انشاء دولتهم الموحدة. (موسى، ١٩٦٦، الصفحات ٢٠-٤٧) (عطية الله، ١٩٦٨، الصفحات ٥-٧)

** الامير فيصل بن الحسين: ولد في الثامن من حزيران ١٨٨٣ في الطائف، وهو ابن الشريف حسين بن على امير مكة المكرمة، تلقى تعليه في الاستانة وانتخب عضواً في مجلس المبعوثات العثماني، وادى دوراً كبيراً في الحرب العالمية الاولى من خلال اتصالاته بالجمعيات العربية في المشرق العربي، تولى عرش العراق للمدة (١٩٢١-١٩٣٣) وتوفي في الثامن من ايلول ١٩٣٣. (الكيالي، د.ت، صفحة ٦٨٠)

* شكري الايوبي: ولد في دمشق عام ١٨٥١، تخرج من الكلية الحربية في استانبول اشترك في الحرب العالمية الأولى واتهم بخروجه على الدولة العثمانية، فسجن في دمشق، عينه الامير فيصل في الحرب نائباً على بيروت عام ١٩٢٢. (شبارو، ١٩٨٧، صفحة ٢٥٣)

* المجلس الاعلى للحلفاء : وهو المجلس الذي تشكل اثناء عقد مرقة السلام في باريس عام ١٩١٩، وضم ممثلين عن الدول الأربع الكبرى (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وايطاليا). (زين، ١٩٧١، صفحة ١٦٠)

** الجنرال غورو، ولد عام ١٨٦٧ في باريس، وكان من ابرز رجال فرنسا العسكريين، التحق بالجيش عام ١٨٩٠، تولى قيادة الجيش الرابع في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٥، وبترت ذراعه اليمنى فيها، وعين في ٩ تشرين الاول ١٩١٩ مفوضاً سامياً وقائداً عسكرياً لجيش الشرق في سوريا و استقال من منصبه في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢. (الدليمي، ١٩٨٩، صفحة ٣٣) (الحصري، ١٩٤٨، صفحة ٧٨)

*** بعد معركة ميسلون غادر الملك فيصل الى أوربا بدلاً من التوجه الى الحجاز او شرقي الاردن، لأنه أدرك ان العرب لا قبل لهم بالتصدي لدولة كبرى مثل فرنسا، ورأى الملك فيصل ان على العرب ان يبذلوا ما في وسعهم في الميدان السياسي لاستخلاص ما يمكن استخلاصه من حقوقهم. (موسى، ١٩٦١، صفحة ١٥)

* مكسيم ويغاند: عسكري فرنسي ولد في بروكسل، تخرج من جامعة (سان سير) وعلى الرغم من أنه لم يكن قد نال شهادة ركن، عين رئيساً لأركان الحرب الفرنسية وسمي ممثلاً دائماً لفرنسا في لجنة السلام بفرساي، تولى منصب المندوب السامي على سوريا ولبنان للمدة (٩ آيار ١٩٢٣ – ٢ كانون الثاني ١٩٢٥) وبعدها عاد عضواً في مجلس الحرب الأعلى ليتولى مهام مدير مركز الدراسات العسكرية العليا ثم عضواً في مجلس الحرب الأعلى. (ظاهر و غنام، ٢٠١٢، صفحة ٨١)

* هنري بونسو : من اقدر الساسة الفرنسيين في وزارة الخارجية، حاز على شهادة الدكتوراه في الحقوق عام ١٩٠٣، شارك في الحرب العالمية الأولى، وشغل عدة مناصب منها معاوناً لوزارة الخارجية بين عامي ١٩١٦ – ١٩١٧ عين مندوباً لدى رئيس لجنة الحلفاء عام ١٩٢٠ بعدها نال رتبة وزير مفوض، وعين رئيس لفرع افريقيا والشرق في وزارة الخارجية الفرنسية، وادى دوراً مهماً في قضية مراكش وشغل منصب مفوضاً سامياً لسوريا ولبنان في الأول من آب ١٩٢٦ واستمر في منصبه حتى عام ١٩٢٢. (لونكريك، ١٩٧٨، الصفحات ٢٢٥-٢٢٦) (بابيل، ١٩٨٧، صفحة ٥٨)

* الازمة الاقتصادية العالمية: ويقصد بها الانهيار السريع والمفاجئ في سوق الاسهم والبورصات المالية العالمية، الذي بدأ في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٢٩ وامتد الانهيار ليشمل مختلف الدول الأوربية، وأدى الى نتائج كبيرة ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب بل على الصعيدين الاجتماعية والسياسي. (الاسدي وآخرون، ٢٠٢٤، صفحة ١٤٧)

* كاترو (Catroux): هو ضابط فرنسي، اشترك في الحرب العالمية الأولى واسر من قبل الالمان، وهناك تعرف على الرقيب ديغول آنذاك، عمل في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في المنطقة العربية، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية عين حاكماً للهند الصينية، كان معترضاً على فكرة توقيع الهدنة مع الالمان، فعزله بيتان من منصبه، واعلن تمرده على هذا القرار، واعلن استقلال الهند الصينية عن حكومة بيتان وانضمامها إلى حكومة فرنسا الحرة بقيادة شارل ديغول. (بيهم، ١٩٥٠، الصفحات ٩٤-٩٥) (Caeneral, 1949)

** سامي الصلح: ولد في مدينة عكا عام ١٩٠٠، وانتقل مع عائلته إلى بيروت، وبعد وفاة والده عام ١٩٠٥ ارسل الى اسطنبول لدراسة الحقوق، وبعد عودته اشتغل بالقضاء حتى تولى رئاسة محكمة الاستئناف في عام ١٩٤٢، انتخب عضواً في مجلس النواب وعين رئيساً للوزراء في تموز ١٩٤٢. (ظاهر و غنام، ٢٠١٢، صفحة ٢٨٥)

* انطوان سعادة (١٩٠٤ – ١٩٤٩) سياسي ومفكر لبناني درس في مدرسة الشوير، ثم درس في ثانوية برمانا في جبل لبنان، وفي عام ١٩٠٢ سافر الى والده في البرازيل، وشاركه في اصدار مجلة (المجلة)، وفي عام ١٩٣٢ عاد الى لبنان، وعمل مدرساً للغة الالمانية في جامعة بيروت الاميركية، بدأ نشاطه الفكري والسياسي وأسس في عام ١٩٣٢ الحزب السوري القومي، وناضل ضد الاحتلال الفرنسي في لبنان، مما كلفه دخول السجن لمرات عديدة، واغتيل في الاردن عام ١٩٥١. (العبيدي، ٢٠٠٥، صفحة ٢٤١)